تقرير مدقف الحسابات المستقل

إلى السادة / المساهمين المحترمين شركة بلدنا (ش.م.ع.ق) الخور - دولة قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الـرأي

لقــد[ّ] قُمنــا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المــرفقة لشـركة بلدنا (ش.م.ع.ق) ("الشـركة")، وشـركاتها التابعة (يشــار إليهـم جميعـاً بــ «المجموعــة»)، والتــي تتكــون مــن بيان المركز المالي الموحد وبيان الربح والدخـــل الشــامل الآخر الموحد، وبيــان التغيــرات فــي حقــوق المســاهمين الموحـد، وبيان التدفقات النقديـــة الموحد للســنة المنتهية في ٣١ ديســمبر ٢٠.٢١، وملخصا للسياســات المحاسـبية الهامة وإيضاحات تفسـيرية أخرى.

فى رأينـا، إن البيانـات الماليـة الموحـدة المرفقـة تظهـر بصورة عادلة مـن كافة النواحي الجوهريـة، المركز المالي الموحد للمجموعـة ، وأدائهـا المالـي الموحـد وتدفقاتهـا النقديـة الموحـدة للسـنة المنتهية في ٣١ ديسـمبر ٢.٢١ وفقـاً للمعايير الدوليـة للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنًا بتدَّقيُّقنا وفقاً للمعاييـر الدوليـة للتدقيـق. إن مسؤولياتنا بموجـب تلك المعايير موضحة في فقرة «مسؤوليات مدقق الحسـابات حـول تدقيـق البيانات الماليـة الموحـدة» مـن تقريرنا. نحن مسـتقلون عن المجموعة وفقا لمعايير السـلوك الدوليـة لمجلـس المحاسبين» قواعـد السـلوك للمحاسـبين المهنيين» وقواعد السـلوك المهني والمتعلقـة بتدقيقنا للبيانـات الماليـة الموحـدة للمجموعـة فـي دولـة قطـر. ولقـد التزمنا بمسـؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. نعتقـد أن أدلة التدقيق الثبوتيـة التـى حصلنـا عليهـا كافية وملائمة لتوفير أساســاً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أُمـور التدقيـُّف الرئيسيَّة، بحسب تقديرنا المهنـي، هـي الأمـور الأكثر أهمية فـي تدقيقنا لهذه البيانـات المالية الموحدة للفتـرة الحاليـة. وقد تـم تنـاول هـذه الأمـور في سـياق تدقيقنا للبيانـات المالية الموحدة ككل، وفي تكويـن رأينا حولها، ولا نبـدي رأيًا منفصلاً بشـأنها.

مور التدقيق الرئيسية

الاعتراف بالإيرادات

اعترفت المجموعة بإيرادات بقيمة ۷۷۲,۹٦۷,٦٨٧ ريــال قطري من الأنشــطة الزراعية.

تتم ترتيبات مبيعات المجموعة على أساس نقطة البيـع، مـع توفيـر حقوق الإرجاع للعمـلاء في حال انتهاء فتـرة صلاحيـة المنتج المباع.

لقد حددنا الاعتراف بالإيرادات كأمر تدقيق رئيسي لأنه أحد مؤشرات الأداء الرئيسية للمجموعة وينشأ عنـه مخاطر متأصلـة في التحريـف لتلبية توقعات أو أهداف محددة.

كيفيـة تنـاول امور التدقيق الرئيسـية خـلال عملية التدقيق

قمنا بفحص الإيرادات من خلال مجموعة من اختبارات الرقابة وتحليـل البيانـات وإجراءات التدقيـف التفصيلية والتـي تغطـي على وجه الخصوص:

- تحديث فهمنا لعمليات الإيرادات الهامة وتحديد الضوابط ذات الصلة (بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتقارير)؛
 - إجراء اختبارات الرقابة الآليـة واليدوية والاختبارات الموضوعيـة للتأكد مـن دقة واكتمال الإيرادات؛
- تقييم واختبار السياسات المحاسبية لإيرادات المجموعة، بمـا فـي ذلك الأحكام الرئيسية والتقديرات المطبقـة مـن قبـل الإدارة في ضوء متطلبات المعيار الدولـي لإعـداد التقارير المالية ١٥؛
- تحليل البيانات والمراجعات التحليلية لمصادر الإيرادات الهامة؛

مور التدقيق الرئيسية

عيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق

راجع الإيضاحات التاليـة حول البيانـات المالية الموحدة:

- إيضاح ٣-٢: السياسات المحاسبية الهامة
 - إيضاح ٤: الإيرادات
- إيضاح ٣-٣: الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والفرضيات

نقوم أيضًا بتقييـم العرض العام وهيـكل ومحتوى الإفصاحات المتعلقـة بالإيـرادات فـي إيضاح ٣-٢، ٣-٣ و ٤ حول البيانات المالية الموحدة.

التقييم العادل للموجودات البيولوجية

يتطلـب معيـار المحاسـبة الدولي ٤١ «الزراعة» قياس الأصـول البيولوجيـة بالقيمـة العادلة ناقصًـا تكاليف البيع، مـا لـم يكن مـن الممكن قياس القيمة العادلة بشـكل موثوق.

رصيد الأصول البيولوجية للمجموعة، والتي يتم قياسها بالقيمـة العادلـة ناقصًا تكلفة البيع. استخدمت الإدارة طريقة التقييـم التي تم تطويرها بنـاءً على المعلومات السـابقة والافتراضات وأسعار سـوق الماشية من نفس العمـر والحمل والإرضـاع وإنتاج الحليب.

يتضمـن احتسـاب القيمـة العادلة للموجـودات البيولوجية درجـة كبيـرة من الأحـكام، وخاصة فيما يتعلـف بالتكاليف الإضافية وأسـعار سـوف الأبقار والعجول.

راجع الإيضاحات التاليـة حول البيانـات المالية الموحدة:

- إيضاح ٣-٢: السياسات المحاسبية الهامة
 - إيضاح ١٥: الموجودات البيولوجية

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

- فهم الله الإدارة في جمع المعلومات لدعم الافتراضات والمدخلات الرئيسية المعتمدة في تقييم الموجودات البيولوجية وتقييم المعلومات بناءً على معرفتنا بالمجموعة وإجراءات التدقيق الأخرى التي تم تنفيذها.
 - تحديد الأساليب المتبعة في تقييم الموجودات البيولوجية بالرجوع إلى متطلبات معايير المحاسبة السائدة بالتشاور مع فريقنا التقني.
- التقييـم على أسـاس العينـات، بيانات المدخلات المسـتخدمة فـي تقييـم الموجـودات البيولوجية، بما في ذلـك تكاليـف التربيـة، وحجم إنتـاج الحليب ومعدلات الذبح، بنـاءً علـى البيانـات التاريخية المتاحة.
 - تقييم مدى كفاية الإفصاح في البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية والأحكام وتحليل الحساسية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي والذي مـن المتوقع أن يكون متاحا لنا بعد تاريـخ تقريـر مدقق الحسـابات المســتقل. لا تتضمـن المعلومات الأخرى البيانات الماليـة الموحدة وتقرير مدقـق الحسـابات الخاص بنا.

إن رأينـا حـول البيانـات الماليـة الموحـدة لا يتنـاول المعلومـات الأخـرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو اسـتنتاج بشـأنها.

فيمـا يتعلـق بتدقيقنـا للبيانـات الماليـة الموحـدة، فـإن مسـؤوليتنا تتمثل بالاطلاع على المعلومـات الأخرى، حيث نقوم بتحديـد فيمـا إذا كانـت هـذه المعلومـات الأخـرى غيـر متوافقة جوهريا مـع البيانات المالية الموحـدة أو المعلومات التي حصلنـا عليهـا خـلال قيامنـا بأعمـال التدقيـق، أو تلـك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمـن أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، استنادًا إلى العمـل الـذي قمنـا بـه علـى المعلومـات الأخرى التـي حصلنا عليها قبل تاريـخ تقرير المدقق هذا، أن هنـاك خطـأ جوهريًـا فـي هـذه المعلومـات الأخـرى، فنحـن مطالبـون بالإبلاغ عن هـذه الحقيقة. ليس لدينا مـا نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هـي المسـؤولة عـن الإعداد والعـرض العادل لهـذه البيانات المالية الموحـدة وفقاً للمعايير الدوليـة للتقارير الماليـة، وأحـكام قانـون الشـركات التجاريـة القطري المعمول بها والنظام الأساسـي للشـركة، والاحتفـاظ بأنظمة الرقابة الداخليـة التـي تعتبرهـا الإدارة ضروريـة لغـرض إعـداد البيانـات الماليـة الموحدة بصورة عادلة خالية مـن الأخطاء الجوهرية، سـواءً كانت ناشـئة عن الاحتيال أو الخطأ.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل بمبدأ الاستمرارية عند إعداد البيانات الماليـة الموحـدة، والإفصاح عن المسائل المتعلقـة بمبدأ الاسـتمرارية، عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك، واسـتخدام أسـاس مبدأ الاسـتمرارية للمحاسـبة مـا لـم تعتـزم الإدارة إمـا تصفيـة المجموعة أو وقف العمليات التشـغيلية، أو ليـس لديها بديل واقعـي يحـول دون ذلـك.

إن القائميـن بالحوكمـة مسـؤولون عـن الإشـراف علـى عملية إعداد التقارير الماليـة للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثـل أهدافنـا فـي الحصـول علـى درجـة معقولـة مـن القناعة فيما إذا كانـت البيانات المالية الموحـدة ككل خالية من الأخطاء الجوهريـة، سـواء الناتجـة عـن الإحتيـال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسـابات والذي يشـمل على رأينا. ويعد الضمان المعقـول هـو مسـتوى عـال مـن الضمانـات، ولكنه لا يشـكل ضماناً بـأن عملية التدقيق التدقيق التي تمـت وفقاً لمعايير التدقيـق الدوليـة ستكشف دائمـاً الأخطاء الجوهريـة حـال وجودها. إن الأخطاء قد تنشـاً عن طريق الإحتيال أو الخطأ. وتعتبـر تلـك الأخطاء جوهريـة، إذا كان مـن الممكـن توقع انهـا سـتؤثر، منفردة أو فى مجملها، علـى القرارات الإقتصادية للمسـتخدمين التـى تـم اتخاذها على أسـاس هذه القوائـم المالية الموحدة.

كجــزء مـــن التدقيـق وفقاً لمعاييـر التدقيـق الدوليـة، اعتمدنـا على تقديرنـا المهني وتم الحفاظ على الشـكوك المهنية خـلال جميـع مراحـل التدقيق. كمـا قمنا أيضاً بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لكي توفر لنا أساساً مقبولاً لتمكيننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الإحتيال يكون أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد وسوء التمثيل أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهـم للضوابط الداخليـة المتعلقـة بالتدقيـق وذلـك لتصميم إجراءات التدقيق المناسبـة فى ظل
 الظـروف، وليـس بغـرض إبداء رأى حـول فعاليـة الضوابط الداخليـة للمجموعة.
- تقییـم مـدی ملائمـة السیاسـات المحاسبیة المتبعـة و مدی معقولیة التقدیرات المحاسبیة والإیضاحـات المتعلقة بهـا التـي تـم إعدادها من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة إتباع الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال استنتاجنا بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإيضاحات غير كافية. هذا ونعتمد في استنتاجنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية من الممكن أن تؤدى إلى توقف أعمال المجموعة عن الاستمرار في العمل بمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات،
 وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة التدقيق المناسبة الكافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة، ونتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائميـن بالحوكمـة فيمـا يتعلـق، على سبيل المثـال لا الحصر، بنطاق العمـل المخطط له وتوقيت التدقيـق ونتائج التدقيـق الهامـة، بمـا فـي ذلـك أي خلـل جوهـري فى نظام الرقابـة الداخلي يتبين لنا من خـلال تدقيقنا.

كما نـزود المكلفيـن بالحوكمـة ببيـان يفيـد بأننـا امتثلنـا للمتطلبات الأخلاقيـة ذات الصلة فيما يتعلق بالاسـتقلاليـة، ونطلعهـم علـى جميـع العلاقـات والمسـائل الأخـرى التي قد تؤثر بشـكل معقول علـى اسـتقلاليتنا، والضمانات الوقائيـة ذات الصلـة إذا اقتضـى الأمـر.

مـن الأمـور التـي تـم إبلاغهـا للمكلفيـن بالحوكمـة بهـا، نحـدد تلك الأمور التي كانـت أكثر أهمية في تدقيـق البيانات المالية الموحـدة للفتـرة الحاليـة، التـي تعـد أمـور تدقيـق رئيسـيـة. نقـوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنـا حول التدقيق إلا إذا حـال قانـون أو أنظمـة دون الإفصاح العلنـي عنهـا، أو عندمـا نقـرر فـي حـالات نادرة للغاية أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين فـي تقريرنـا فـي حـال ترتب علـى الإفصاح عنه عواقب سـلبية تفوق المنفعة العامـة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإِضَّافَّة إِلَّى ماسبق، كُما هـو متطَّلَّب في قانون الشَّركات التَّجارية القطري، فإننا نفصح عما يلي:

- برأينا أيضاً أن المجموعة تحتفظ بسجلات منتظمة وأن المخزون تم جرده على النحو الواجب وأن محتويات تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع البيانات المالية للمجموعة.
 - حصلنا على كافة المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- وفي اعتقادنا، وفي حدود المعلومات التى توافرات لدينا، لم تقع خلال الفترة الماليـة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الاساسـي للشـركة على وجه قد يؤثر بشـكل جوهري في أداء المجموعـة أو مركزهـا المالي الموحد.